الأمم المتحدة

A/C.5/55/SR.32

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
7 May 2000
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثانية والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين،٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس: السيد روزنثال .....(غواتيمالا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٧ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (تابع)

تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-76307 (A)
0076307

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٠

البند ١١٧ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (تابع)

تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/55/305-S/2000/809، و A/55/502 و A/55/507 و Add.1)

١ - **الأمين العام:** قال إن المهمة الحيوية المتمثلة في تعزيز فعالية المنظمة وقدرتها في مجال السلم والأمن، كما هو مقترح في تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/55/305-S/2000/809) لها أهمية قصوى لقدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بجزء أساسي من مهامها. فقد أنشأ الفريق اقتناعا منه بأنه لا يمكن للمنظمة أن تواصل عملها كالمعتاد في عملياتها لحفظ السلام. فكثيرا ما عادت الولايات غير الملائمة وعدم كفاية الوسائل المتاحة والدعم المقدم من المقر في العديد من المواقع طوال العقد الماضي بنكبات على الضعفاء الذين تسعى الأمم المتحدة إلى خدمتهم، وحفّاظ السلام الشجعان والملتزمين في الميدان، بل والمنظمة نفسها. ولا مجال للشك في خطورة ذلك الوضع؛ وأصبح السؤال المطروح يتعلق بالأحرى بما إذا كان المجتمع الدولي سيتصدى مجتمعا للتحدي المطروح، وبما إذا كان ممثلو الدول الأعضاء سيعِينون المنظمة على مساعدة الشعوب التي يمثلونها بالموافقة على تنفيذ التغييرات والتحسينات التي يدعو إليها الفريق في تقريره. وفي حين أنه لا يعتزم استباق استنتاجات التقرير المقبل الذي ستقدمه اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، فهو يود إبراز صفة الاستعجال التي تتسم بها تلك المسألة وأهميتها.

٢ - وأضاف قائلا إن تقرير الفريق يبحث النطاق الكامل للمجالات التي كانت فيها الأمم المتحدة بطيئة أو مقيدة بالروتين أو ضعيفة أو منقسمة بحيث لم تكن قادرة على التعامل بفعالية مع الصراعات. فقد تناول التقرير الإنذار المبكر وتخطيط البرامج واستخدام الجديد من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، لذلك كان أكبر جهد بُذل لتحسين الاستجابة للأزمات داخل منظومة الأمم المتحدة منذ إنشائها. ويجب على المنظمة والدول الأعضاء أن تلبي دعوته. وأعلن إدراكه للقضايا الكبرى المحيطة بطلبه العاجل، وهي تتمثل في أن تعزيز قدرة المقر لن تحل جميع المشاكل التي تواجهها حاليا عمليات حفظ السلام؛ وضرورة استنفار الإرادة السياسية للدول الأعضاء لكي تزود المنظمة بما يلزمها من أفراد القوات المسلحة والمدنيين لتنجح في مهمتها؛ والقلق من عدم التكافؤ في تقاسم الدول الأعضاء لجميع مهام عمليات حفظ السلام ومن عدم تلقي جميع البعثات التي أصدر مجلس الأمن ولاية بها دعما متكافئا أو حتى مناسبا. وشاطر العديد من الوفود قلقها تجاه ''ثغرة الالتزام'' التي أعربوا عن أسفهم لوجودها والافتقار إلى الإرادة السياسية للإسهام في عمليات حفظ السلام في أفريقيا.

٣ - وهناك حاجة أساسية وملحة لا إلى مجرد التصدي لتلك القضايا الأساسية الهيكلية والسياسية فحسب، وإنما إلى تعزيز قدرة إدارة عمليات حفظ السلام على دعم العمليات وتوجيهها في الميدان. فالميدان هو المكان الذي يشهد فشل المنظمة أو نجاحها. وأرض الموقع هي المكان الذي استطاعت فيه المنظمة بفضل وجودها العسكري والمدني الفعال وفي ظل قيادة رشيدة وهياكل رقابية فعالة أن تقدم المساعدة أو تمنع الضرر، وهو المكان الذي يجب تعزيزه. وتتمثل أهم الأولويات في تحقيق تحسن حقيقي وفوري في قدرات المنظمة التشغيلية. ويعد ذلك بالفعل ضرورة عاجلة تتطلب إجراء عاجلا. فإن أرجأت اللجنة اتخاذ إجراء إزاء هذه المجموعة من الطلبات الطارئة لوقع الضرر حتما على موظفي عمليات حفظ السلام في الميدان والشعوب التي يسعون إلى خدمتها، ولضعفت بالتأكيد قدرات المنظمة التشغيلية في الميدان.

٤ - ومضى يقول إن الموارد المقترحة تشكل أقل من نصف الواحد في المائة من الاعتمادات الحالية من الميزانية

العادية، وتشكل الموارد المقترحة فيما يتعلق بحساب الدعم أقل من واحد ونصف في المائة من التكاليف الحالية لعمليات حفظ السلام. وليست هذه المبالغ كبيرة، ولكن يمكن أن يكون لها بالغ الأثر في قدرة المنظمة على تزويد حفّاظ السلام بما يحتاجون إليه من دعم، وقدرتهم على الاضطلاع بالولايات التي أسندها إليهم الدول الأعضاء.

٥ - وقال إن للطلب العاجل هدفين، أولهما تقديم دعم أكثر فعالية واستدامة لحوالي ٠٠٠ ٥٨ من موظفي عمليات حفظ السلام المنتشرين حاليا في الميدان، الذين يخاطرون بأرواحهم كل يوم على خط المواجهة للاضطلاع بالولايات المسندة إليهم، وكثيرا ما يقومون بذلك في ظل مخاطر محدقة بهم لا يمكن التكهن بها؛ وثانيهما تلبية الحاجة الملحة التي يشعر بها الناس إلى وضع نظم وإجراءات من شأنها كفالة تجهيز المنظمة على نحو أفضل للتعامل مع الأزمة المقبلة، وهي لا شك آتية. والحاجة إلى ذلك الإصلاح واضحة، ولكن لا يمكن تنفيذه بدون موارد. ومن غير الواقعي أن ننتظر أن يقوى على تنفيذه الموظفون الذين أثقلت كاهلهم أصلا متطلبات تشغيل العمليات الجارية؛ ولا شك في أن اللجنة على علم بالنمو السريع لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على مدى الأشهر الثمانية عشر الأخيرة، وهو نمو لم يكن من الممكن التكهن به.

٦ - وأضاف أنه يجب تزويد إدارة عمليات حفظ السلام بالعدد الكافي من الموظفين والهيكل الملائم لتمكينها من وضع خطط عمليات الأمم المتحدة ونشرها وإدارتها وتقديم الدعم لها بفعالية. ومن شأن مقترحات الفريق، إن نُفذت، أن تحقق ذلك الهدف الأساسي. فقد عالجت تلك المقترحات نطاقا واسعا من الاحتياجات، شمل إجراء تغييرات هيكلية مثل إنشاء مكتب لشؤون الشرطة العسكرية والمدنية يرأسه أمين عام مساعد، ويشتمل على شعبة مستقلة لشؤون الشرطة المدنية وشعبة عسكرية تم تعزيزها وأعيدت هيكلتها. وسيمنح ذلك المكتب أولوية أكبر للعلاقات بين الإدارة والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة، كما أنه سيعزز ما يجريه المكتب من حوار ومشاورات بين الأمانة العامة ومجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة طوال فترة بقاء البعثة، بغية تمكين جميع الأطراف من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن كل جوانب العملية. ولا بد من إجراء تبادل صريح للمعلومات وإقامة حوار مفتوح إذا أرادت المنظمة أن تحافظ على الثقة التي حصلت عليها من الدول الأعضاء إذا أبدت تلك الدول استعدادها لتقديم الموارد اللازمة وتحمل المخاطر التي ينطوي عليها نشر أفراد عمليات حفظ السلام.

٧ - واستطرد قائلا إن المقترحات الأخرى شملت تحويل وحدة الدروس المستفادة إلى وحدة مبادئ وأفضل ممارسات حفظ السلام، وإنشاء وحدة صغيرة للقانون الجنائي والمشورة القضائية، ووحدة للشؤون الجنسانية ووحدة لشؤون الإعلام. ويعكس جميع تلك التغييرات المقترحة الطابع المتعدد التخصصات الذي تتسم به عمليات حفظ السلام في القرن الواحد والعشرين، ويجب الإيذان بتنفيذها إذا أرادت المنظمة مواكبة التغيرات التي تطرأ على البيئة التي يواجهها حفظة السلام.

٨ - وأنهى كلمته قائلا إن ما له أهمية مماثلة هو التحدي المتمثل في تزويد المنظمة بالأدوات اللازمة لتوقع وإدراك الأسباب الكامنة وراء الصراعات التي تُطلب منها معالجتها. وقد كرر مجلس الأمن مؤخرا تأكيده لاقتناعه بضرورة الارتقاء بقدرة الأمانة العامة على جمع المعلومات وتحليلها. ومن شأن ما هو مقترح من إنشاء أمانة المعلومات والتحليل الاستراتيجي التابعة للجنة التنفيذية للسلام والأمن أن يلبي تلك الحاجة. فستكون تلك الأمانة وحدة صغيرة متعددة التخصصات مشكلة من موظفين ذوي خبرات متنوعة، وستسهم في المهمة الحيوية المتمثلة في تقديم تحليلات شاملة

لعدة جوانب إلى اللجنة التنفيذية للسلام والأمن. وستمكن أيضا المنظمة من تحسين استغلالها لثروة المعلومات الموجودة حاليا داخل منظومة الأمم المتحدة والمصادر العامة المتاحة؛ وكفالة إدراج المنظورين الإنساني والإنمائي في التحليلات الإنمائية وتخطيط البعثات؛ وتيسير التعاون والتنسيق على نحو أفضل بين إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، وكيانات المنظومة الأخرى، كما دعت إلى ذلك الدول الأعضاء؛ وتقديم دعم تحليلي لإعداد خيارات السياسة العامة ورسم الاستراتيجيات المتوسطة الأجل والطويلة الأجل في المنظومة، التي لها طابع متعدد التخصصات والتي تتزايد الحاجة فيها إلى اتباع نُهج متعددة الجوانب؛ والمساعدة على تحسين قدرة المنظمة، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء المعنية، على تحليل مواردها وتركيزها على الأسباب الكامنة وراء الصراعات المحتمل نشوبها.

٩ - وتابع قائلا إن رؤساء الدول المشتركين قرروا في إعلان الألفية جعل الأمم المتحدة فعالة في مجال صيانة السلم والأمن بتزويدها بالموارد والأدوات التي تحتاجها لمنع نشوب الصراعات وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، وحفظ السلام، وبناء السلام بعد الصراعات، والتعمير، كما طلبوا إلى الأمين العام أن ينظر في توصيات الفريق على وجه الاستعجال.

١٠ - وقال إنه يشاطر العديد من أعضاء اللجنة قلقهم إزاء ضرورة إعطاء أولوية أكبر لتسخير الموارد لأغراض التنمية. وذكر أنه دعا دائما الدول الأعضاء إلى زيادة حجم مساعدتها الإنمائية وأعرب عن أمله في أن يركز المجتمع الدولي اهتمامه على هذه المسألة بحلول انعقاد الحدث الرفيع المستوى المقبل بشأن تمويل التنمية. واستدرك قائلا إنه سيكون من العبث أن نتخيل أن الدول الأعضاء تستطيع توفير الموارد الكافية للتنمية بحرمانها الأمم المتحدة من تنمية القدرات الكافية في مجال حفظ السلام. وأوضح أن التنمية وحفظ السلام ليسا بديلين لكنهما يكملان بالضرورة أحدهما الآخر. وأنه يلزم توفير الموارد في كليهما. وذكر أن عدو التنمية اللدود هو الحرب، وأن السلام شرط أساسي لتحقيق التنمية بالنسبة للبلدان المتصارعة وبالنسبة لجيرانها، كما أن الأموال التي تنفق على حفظ السلام ومنع نشوب الصراعات من شأنها أن تهيئ الظروف التي يمكن أن تتحقق في ظلها التنمية وتتعزز. وأضاف قائلا إنه إذا حظيت التغييرات التي يقترحها الفريق بالقبول فإن المنظمة ستكون مجهزة ومستعدة بصورة أفضل للمساعدة في حماية شعوب البلدان التي تمزقها الحرب للحد من معاناتها. وما لم يتحقق ذلك فإن هذه الشعوب ستدفع الثمن غاليا وليس الأقوياء أو المحظوظون في هذا العالم. وبالنسبة لهؤلاء فإن المسألة تتعلق بتحسين قدرات المنظمة أما بالنسبة للفقراء الضعفاء فإن المسألة مسألة حياة أو موت. ويجب على اللجنة أن لا تنسى هذه الحقيقة الأساسية عند التداول بشأن أفضل طريقة لتعزيز مهمة المنظمة في مجال حفظ السلام. ثم قال إن الاحتياجات واضحة والمطالب ملحة والحلول ممكنة.

١١ - وانتقل إلى الحديث في مسألة أخرى تهمه جدا هي مسألة أمن الموظفين، وقال إنه غير مقبول ببساطة ألا يحظى موظفو الأمم المتحدة الذين كانوا كثيرا ما يواجهون المخاطر التي لم تجرؤ العديد من الجيوش على تعريض جنودها لها بأقصى قدر من الدعم من المجتمع الدولي. ثم قال إن مآسي كثيرة حدثت هذه السنة في أفريقيا وتيمور الغربية وأعرب عن أمله في أن تتخذ اللجنة التدابير الضرورية لتمكين المنظمة من إعطاء هذه المسألة الأولوية القصوى. واقترح عددا من التدابير تتعلق بإضفاء طابع الكفاءة المهنية على نظام الإدارة الأمنية في المنظمة وتعزيزه من خلال إحداث تغييرات في عدد الموظفين، والتدريب الذي يتلقونه، والخدمات التي يقدمونها والمعدات التي يستخدمونها. وذكر أنه واضح أن نظام التمويل الحالي لم ينجح. لذلك أعرب عن أمله في أن تؤيد اللجنة توصياته حتى تتمكن الأمم المتحدة من اتخاذ

إجراءات فعالة لتحسين أمن موظفيها وسلامتهم. وقال في خاتمة بيانه إن هذا بالتأكيد أقل مما يستحقه الموظفون وأنه أقل مما يمكن أن تفعله الدول الأعضاء والمنظمة لهم.

١٢ - **السيد ليفيت** (فرنسا): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، والبلدان المنتسبة استونيا وبلغاريا وبولندا ورومانيا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، بالإضافة إلى ليختنشتاين وقال إن هذه البلدان تؤيد تماما المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام (A/55/502)، والتي ينبغي تنفيذها دون تأخير. وذكر أن تقرير الفريق يؤكد على التغييرات الملحة الضرورية من أجل تحسين دعم عمليات حفظ السلام في كامل أنحاء العالم، لا سيما في أفريقيا، ولكفالة قدرة الأمانة العامة التابعة للأمم المتحدة على القيام بأعباء الإدارة اليومية لعمليات حفظ السلام. ثم قال إن من الضروري بالنسبة للعديد من البلدان الأفريقية التي تواجه أزمات خطيرة أن تتلقى دعم المنظمة الذي كثيرا ما يشكل المساعدة الوحيدة التي تحصل عليها من أجل مساعدتها على إعادة بناء السلام.

١٣ - وتابع قائلا إن من المهام العديدة التي تضطلع بها الأمم المتحدة دعمها تسوية الصراعات. ويجب إعطاء الأولوية بوجه خاص لعمل الأمم المتحدة من أجل تعزيز التنمية. ذلك أن هذين النهجين يكملان أحدهما الآخر. وأوضح أن الجهود المطلوب أن تبذلها الدول الأعضاء للشروع في تنفيذ توصيات الفريق لا تشكل بأية حال بديلا للجهود التي يجب أن تبذلها من أجل تعزيز التنمية. ويبدو أن تكاليف هذه الجهود معقولة جدا مقارنة بمستويات الميزانيات العادية وميزانيات للسلام.

١٤ - وزاد على ذلك قوله إنه لزام على الدول الأعضاء بعد مضي ثلاثة أشهر تقريبا على قمة الألفية أن تحقق نتائج وأن عدم اتخاذ أية إجراءات فورا أو في نهاية السنة على الأقل من أجل تنفيذ المقترحات الأولية التي قدمها الأمين العام يكون أمرا غير مفهوم في نظر الحكومات والرأي العام. ولاحظ مع الارتياح أن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، واللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية تناقش جوانب هذه المسألة الحيوية التي تقع ضمن اختصاصاتها نظرا لأن هذه هي أفضل طريقة للاستجابة بصورة فورية وعملية للاحتياجات ذات الأولوية المحددة في تقرير الفريق.

١٥ - **السيد كولبي** (النرويج): قال إن جميع الدول الأعضاء تقع على كاهلها المسؤولية المشتركة عن تمكين الأمم المتحدة من مواجهة التحديات التي تزداد تعقيدا في مجال حفظ السلام. وذكر أن الطلب المتزايد على حفظ السلام يؤكد الحاجة إلى سد الفجوة بين المهام التي يطلب إلى المنظمة القيام بها وحجم الموارد التي تتوفر لهذا الغرض. وأوضح أن سياسة النمو الإسمي الصفر أصبحت سياسة سلبية بصورة متزايدة فيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة وكذلك فيما يتعلق بتمكين المنظمة من مواجهة التحديات الجديدة.

١٦ - وتابع قائلا إن حكومة بلده ترحب بتقرير الفريق وآراء الأمين العام بشأن تنفيذه. وذكر أنه إذا نفذت توصيات الفريق فإنها ستعزز إلى حد كبير قدرات المنظمة على التخطيط وإدارة عمليات حفظ السلام. وأعرب عن تأييده القوي للمقترحات المتعلقة بتعزيز إدارة عمليات حفظ السلام وسائر دوائر الأمانة العامة المشاركة في إدارة عمليات حفظ السلام، فضلا عن اقتراح إنشاء اللجنة التنفيذية المعنية بأمانة معلومات السلام والأمن والتحليل الاستراتيجي التي ستستخدم كأداة فعالة في الإنذار المبكر مما سيعزز قدرات المنظمة في مجال منع نشوب الصراعات. وستكون مثل هذه الأمانة مفيدة أيضا لمجلس الأمن في عمله بشأن ولايات العمليات في المستقبل.

١٧ - وتابع قائلا إن المقترحات المتعلقة بزيادة مبلغ ٧,٥ ملايين دولار في الميزانية العادية، و٣٥ وظيفة إضافية، وزيادة مبلغ ١٤,٧ مليون دولار في حساب الدعم لعمليات حفظ السلام، و ٢١٤ وظيفة إضافية لتنفيذ المقترحات للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ تبدو مقترحات متواضعة جدا مقارنة بالمستوى الحالي للميزانية العادية وتكاليف حفظ السلام. ثم قال إن الموارد المخصصة لعمليات حفظ السلام لا ينبغي زيادتها على حساب الموارد المخصصة للتنمية. ويجب على المجتمع الدولي أن يتوخى نهجا طويل الأجل في مجال التنمية بهدف بناء سلام مستدام. وذكر أن السياسة التي تتبعها النرويج في مجال الأمن والتنمية ركزت منذ وقت طويل على نهج شامل في مجال التنمية وبناء السلام. وأوضح أن التنمية لا يمكن أن تتحقق دون سلام واستقرار، وقال إن السلام يتوقف على التنمية والعدالة وأنه لا يمكن الفصل بين هاتين المسألتين.

١٨ - ومضى قائلا إن حفظ السلام من المهام الأساسية التي أسست الأمم المتحدة من أجلها. وزاد على ذلك قوله إن توسيع نطاق الدور الحيوي الذي تقوم به المنظمة في هذا المجال يبرهن، على الرغم من الموارد المحدودة على الأهمية التي لا تزال تكتسيها هذه المهمة. وأعرب عن تأييد وفد بلده لتوصيات الفريق والمقترحات المتعلقة بتنفيذها، وقال إنه يوافق على آثارها المالية. واختتم بيانه قائلا إنه يجب اتخاذ قرار فوري بشأن الاحتياجات من الموارد اللازمة لتنفيذ توصية الفريق.

١٩ - **السيد هاينبيكر** (كندا): قال إن الأمين العام يجب أن يُشكر لتزعمه مسألة عمليات السلام الهامة. فقد قدم الفريق الذي عينه توصيات محددة وعملية وعرض أفكارا واقعية من أجل التغيير. وإن تعزيز قدرة المنظمة على إجراء عمليات سلام ستعتمد على الشراكات الفعلية بين الأمانة العامة وأجهزة منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى وجمعيات المجتمع المحلي والدول الأعضاء. وهناك بالفعل مؤشرات على أن هذه الشراكات آخذة في الاندماج.

٢٠ - وأضاف قائلا إن بعض الوفود تولي تقرير الفريق أهمية أقل مما يوليه الآخرون. إلا أن وفده، يرى من جانبه، أن التنفيذ الناجح لتوصيات الفريق يعتبر هاما بالنسبة لمستقبل المنظمة. وإن اللجنة الخامسة لديها دور هام تؤديه في هذا الصدد. إذ أن المخاطر تتجاوز الحيل الدبلوماسية والأيديولوجيات البالية. وناشد الدول الأعضاء التي تملك الإمكانيات، ولكن لا تملك الإرادة، لتمويل إصلاح الأمم المتحدة، أن تدفع أنصبتها المقررة في الوقت المحدد دون شروط، إذ أن إخفاقات المنظمة المعروفة ينبغي ألا تكون سببا في هجرها. وينبغي على المستفيدين من خدمات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الحالية والمتوقعة أن يدركوا أن حجج معارضي الإصلاح المقترح لعمليات حفظ السلام تفتقر إلى الصحة.

٢١ - وردا على بعض الشواغل التي أثيرت، قال إن حفظ السلام وبناء السلام لا يمكن الفصل بينهما إذا كان لا بد أن تكون الأمم المتحدة قادرة على تلبية احتياجات للبلدان المتأثرة بالحرب المتعددة الوجوه والتي تتضمن إعادة سيادة القانون والانتعاش الاقتصادي وحماية الحقوق وبخاصة حقوق الأقليات وممارسات الحكم الرشيد. وعلى نحو مماثل فإن تجربة السنوات القليلة الماضية، عندما ارتفعت تكاليف عمليات حفظ السلام من ٦٠٠ مليون دولار كحد أدنى إلى حد أعلى يزيد على ٢,٥ بليون دولار قد بينت أن هذه الزيادات لا تؤدي بالضرورة إلى نقص في أموال التنمية. وفي الحقيقة فإن العكس هو الصحيح: إذ أن السلام والأمن شرطان مسبقان للتنمية ولا يمكن لأحد أن يستثمر تلك الأموال النادرة في بلدان يمكن أن تبددها في الصراع. وأخيرا، ليس صحيحا أن احتياجات إدارة عمليات حفظ السلام مبالغ فيها إلى حد كبير. وإن طلب موارد طارئة

ينبغي أن ينظر فيه في إطار إعلان قمة الألفية الذي اعترفت فيه الدول الأعضاء بأهمية تعزيز قدرات المنظمة على حفظ السلام. وفي هذا الصدد، رحب بالخطوات التي اتخذت لإجراء استعراض شامل للإدارة مشيرا إلى أن الفريق أوصي بإصلاحات تعالج عن نحو شامل المشاكل التي كان يعتزم أن يتغلب عليها باستخدام الموظفين المقدمين دون مقابل.

٢٢ - وأضاف قائلا إن كثيرا من الحكومات فقدت إيمانها بقدرة الأمم المتحدة على إدارة عمليات السلام. وكلما سمحنا لمكانة المنظمة أن تضعف كلما ازداد تردد الحكومات والشعوب في المشاركة في هذه العمليات. وإن تعزيز قدرة المنظمة على تخطيط وتنفيذ عمليات معقدة مسألة حيوية إذا استعيدت ثقة البلدان المشاركة بقوات. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على البلدان التي تساهم بقوات أن تكون قادرة على المشاركة على نحو كامل على سبيل ممارستها لحقها في مشاورات مجلس الأمن بشأن البعثات التي ستشارك فيها بقوات. ويجب أيضا أن تحصل على التحليلات والمعلومات المتاحة للأمانة العامة.

٢٣ - ونظرا للاحتمال الكبير في إرسال بعثات جديدة ولطلبات البعثات الحالية وتعقيداتها، أليس هناك شك في الحاجة إلى تنفيذ توصيات الفريق وإيجاد الموارد اللازمة. كذلك، ونظرا لوجود ٠٠٠ ٥٨ فردا تقريبا في الميدان، يجب زيادة عدد موظفي الدعم زيادة واضحة. وإن توفير الموارد التي طلبها الأمين العام سيكون استثمارا حكيما وفعالا من حيث التكلفة. إن السرعة التي تم بها عرض الطلب على اللجنة مسألة تستحق الثناء كما أنه من المؤمل أن تنهي اللجنة الاستشارية تقريرها بشأن الاحتياجات من الموارد لتنفيذ تقرير الفريق بسرعة مماثلة.

٢٤ - **السيد صن جون يونغ** (جمهورية كوريا): قال إن وفد بلده الذي أيد بانتظام الإصلاحات التي اضطلع بها الأمين العام يرحب بتقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/55/305-S/2000/809) ويتطلع إلى إصدار تقرير اللجنة الاستشارية بشأن الاحتياجات من الموارد لتنفيذ تقرير الفريق. ويعتبر تعزيز التخطيط والتنسيق الاستراتيجي، وتوجيه البعثات الفعال وتبسيط إجراءاتها أمر حيوي لنجاح بعثات حفظ السلام التي أصبحت متزايدة في التعقيد. وهناك حاجة، في هذا الصدد، إلى تعزيز قدرة المنظمة في مجال إدارة المعلومات والتحليل الاستراتيجي وقدرة المقر على تخطيط ودعم عمليات السلام.

٢٥ - وفيما يتعلق بالتقرير الذي قدمه الأمين العام (A/55/207 و Add.1) قال إن وفد بلده يؤيد زيادة محددة في الموارد الخاصة بالمساعدة الانتخابية التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وأعرب أيضا عن تأييده تعزيز بعثات تقييم الاحتياجات التي تعتبر متطلب أساسي بالنسبة لأنشطة المساعدة الانتخابية. ثم قال إن وفد بلده يدعم من حيث المبدأ تعزيز قدرة إدارة عمليات حفظ السلام بحيث تضمن دعما فعليا لعمليات حفظ السلام في الميدان. وخلال العقد الماضي، وفي الوقت الذي توسعت فيه أنشطة حفظ السلام ثم تقلصت، تعلمت المنظمة دروسا مؤلمة تمثلت أولا في فقدها قدرات وخبرة الموظفين القيمة ثم اضطرارها إلى إعادة بنائها. كما أن النقص في عدد الموظفين كان ملموسا في بعض أقسام الإدارة. ومع ذلك، فإن طلب الأمين العام ١٨١ وظيفة إضافية من وظائف حساب الدعم يحتاج إلى المزيد من التبرير المفصل. فهناك حاجة إلى إجراء استعراض شامل يعتمد على معايير إدارية وإنتاجية موضوعية لتحديد مستوى التوظيف الأساسي الذي يمكِّن الإدارة من الاستجابة بمرونة للاحتياجات المتغيرة.

٢٦ - ومضى قائلا إن تقرير الأمين العام لم يعالج الآثار المالية فيما يتعلق بكل عملية سلام على حدة مثل ''مشاريع الأثر السريع''، ونزع السلاح وأنشطة التسريح وإعادة الإدماج وأنشطة حقوق الإنسان المقترحة كما أنه لم يتناول

التوصية الخاصة بنقل وظائف حساب الدعم من الميزانية العادية والمسائل الأخرى ما زالت قيد النظر. وينبغي ألا تكون أي زيادة مستقبلية في الموارد الخاصة بعمليات السلام على حساب موارد التنمية.

٢٧ - وأعرب في خاتمة بيانه عن قلق وفد بلده بشأن عدد المؤهلين وبخاصة الشباب منهم الذين يتركون المنظمة. وقال إنه ينبغي معالجة هذه المشكلة كمسألة ذات أولوية. وأضاف قائلا إنه يتطلع، في هذا الصدد، للتنفيذ الناجح لمبادرات إصلاح إدارة الموارد البشرية الحالية.

٢٨ - **السيد هولبروك** (الولايات المتحدة الأمريكية): رحب بمبادرة الأمين العام الشجاعة والتي تأتي في الوقت المناسب الخاصة بإنشاء الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام. وقال إن المنظمة تواجه مطالب متزايدة للقيام بعمليات تزداد تعقيدا في أشد مناطق العالم ضعفا. وإزاء هذه الخلفية، فإنه من مسؤولية الدول الأعضاء التغلب على خلافاتها، وهي خلافات صغيرة ويمكن تسويتها، واتخاذ خطوات حاسمة لكفالة تحقيق المنظمة لطموحاتها وأهدافها ذات الأهمية الدائمة في مجال حفظ السلام.

٢٩ - ولاحظ مع الارتياح أن اللجنة الخامسة تعمل من أجل جعل نطاق حفظ السلام أكثر إنصافا ومواكبة للأحداث. وفيما يخص الإصلاحات التشغيلية، رحب بالتقرير العملي الذي قدمه الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام. وذكر بأن الوقت قد حان لأن تعالج اللجنة المسألة الحرجة المتعلقة بالموارد. وقال إنه من المعلوم جيدا أن عمليات المنظمة الأكثر تحديا وأهمية تعاني نقصا حادا في القوات، والمعدات، والتدريب، وأن إدارة عمليات حفظ السلام لا تملك القدرة الكافية لذلك. وأشار إلى أنه يوجد حاليا ٤٠٠ موظف فقط يقومون بإدارة شؤون ٠٠٠ ٥٨ رجلا وامرأة يعملون في ١٥ عملية لحفظ سلام في مختلف أنحاء العالم، وأنه بفقدان الموظفين الذين تقدمهم حكوماتهم مجانا، فإن عدد الخبراء العسكريين في الإدارة قد انخفض من ١٠٠ موظف إلى ٣٢ موظفا فقط. ولذلك، فإنه يرحب باعتزام الأمين العام القيام بمراجعة شاملة للإدارة ويتطلع إلى وضع استراتيجية عالمية للنقل والإمداد، واستراتيجية توظيف شاملة و''قائمة بالأفراد تحت الطلب'' لتسهيل النشر السريع. وأوضح بأن الأولويات الأخرى تشمل إعادة الهيكلة وتعزيز شعبة الشرطة العسكرية والمدنية، وذلك، في جملة أمور، من خلال إنشاء مرفق المشورة القانونية؛ ودعم مكتب العمليات، وشعبة الإدارة الميدانية والنقل والإمداد؛ وتعزيز قدرة المنظمة في مجالي تخطيط السياسات وتحليل المعلومات وعنصر الإعلام في عمليات حفظ السلام. وأشار إلى أنه ثمة حاجة أيضا إلى مساعد آخر للأمين العام، كما أوصى بذلك الفريق، للمساعدة في تسيير الإدارة بشكل فعال. وأضاف قائلا إن ما ذكره الأمين العام من أن أي زيادة في الموظفين يجب أن يصحبها إصلاح للموارد البشرية والإدارة هو موضع ترحيب كبير. واستطرد قائلا إن البلدان المساهمة بقوات يجب أن تقوم بدور أكبر في العملية التشاورية وفي هيكلية موظفي إدارة عمليات حفظ السلام.

٣٠ - وذكر أن الشعور بالقلق خشية أن يتم إصلاح حفظ السلام على حساب تمويل التنمية لا يقوم على أساس. بل إن حفظ السلام يمكن أن يكون في واقع الأمر ضروريا للتنمية، وهو ما وقع في موزامبيق، حيث ساهمت عملية حفظ السلام الفعالة في تحقيق أعلى معدل للنمو الاقتصادي في أفريقيا.

٣١ - واعترف بأن هناك قلقا عميقا إزاء المتأخرات المستحقة على بلده وتأثير ذلك على عمليات حفظ السلام، لا سيما، التأخير في سداد المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات. وقال إن إدارة الولايات المتحدة الحالية تنظر إلى هذه المشكلة بجدية بالغة. وقد دفعت الولايات المتحدة في نهاية سنة ١٩٩٩ مبلغ ١٠٠ مليون دولار من متأخراتها إلى الأمم المتحدة، وهي تعد لدفع مبلغ إضافي قدره ٥٨٢ مليون دولار في نهاية السنة. وأشار إلى أنه ينبغي في حقيقة الأمر ملاحظة أن

إجمالي ما دفعته الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة من مساهمات قد زاد زيادة كبيرة. وستسهم حكومة بلده في السنة المالية ٢٠٠٠/٢٠٠١، بمبلغ ٣,٦ بليون دولار تدفعها للأمم المتحدة، بما في ذلك التبرعات؛ ويمثل ذلك زيادة قدرها ١ بليون دولار تقريبا، حظيت بدعم كونغرس الولايات المتحدة الكامل. وذكر أنه من الضروري اتخاذ الخطوات اللازمة لجعل المنظمة في وضع مالي مستقر، ومن ثم ضمان استمرار الكونغرس القادم في تبني هذا التوجه الإيجابي جدا.

٣٢ - وبين أن وجود قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام غالبا ما يعني بالنسبة للشعوب في المناطق التي تمزقها الصراعات، الفرق بين الحياة والموت. وقال إنه ما لم تتحرك الدول الأعضاء بشكل حاسم، فإن الذين يهددون قوات حفظ السلام في مختلف أنحاء العالم قد يستنتجون أن الأمم المتحدة تفتقر إلى الإرادة والتماسك الضروريين للقيام بتلك المهمة الأساسية. واختتم بالقول إن قوات حفظ السلام تستحق دعم الدول الأعضاء وتزويدها بهياكل ذات مصداقية للإبقاء على عمليات حفظ السلام وإدارتها.

٣٣ - **السيد إيردوس** (هنغاريا): قال إن الأمم المتحدة كان عليها أن تواجه في العقد الماضي تحديات غير مسبوقة في مجال عمليات حفظ السلام بسبب تزايد الطلب على هذه العمليات، وطبيعة أنشطتها التي تزداد تعقيدا والنقص الحاد في الموارد. وأشار إلى أن وفد بلده لاحظ، خلال فترة عضوية هنغاريا في مجلس الأمن، مدى الاضطراب الذي يمكن أن تتسم به جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام. وذكر أن الوضع لم يتحسن، وأن وفد بلاده يؤيد بقوة لأجل ذلك المقترحات الهادفة إلى تزويد الأمم المتحدة بالأدوات التي تحتاج إليها حتى يتسنى لها التغلب على الصعوبات التي واجهتها في الآونة الأخيرة.

٣٤ - وأضاف قائلا إنه يعرض حاليا على اللجنة وثائق تبين بجلاء وجود ثغرة هائلة بين المتطلبات الراهنة وقدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها. وذكر أن وفد بلده يحث على الشروع في بداية مبكرة لتنفيذ المقترحات التي تقدم بها الأمين العام. ونظرا لتجربة المنظمة المريرة في الآونة الأخيرة، فإن المجتمع الدولي عليه أن يشرع دون إبطاء في استعراض وإصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي الوقت نفسه، فإن هذه المهمة تتطلب التروي بسبب اتساع نطاق أنشطة الأمم المتحدة.

٣٥ - وقال إنه كما أشير بشكل صحيح في اجتماع قمة الألفية، فإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تبقى هي حجر الزاوية في أنشطة المنظمة. وأضاف قائلا إن مهمة جعل الأمم المتحدة أكثر فعالية وتصميما في القيام بعمليات حفظ السلام ينبغي ألا تعتبر بأي حال من الأحوال منافية لذلك الجهد، بل إن فرص التنمية تعتمد في واقع الأمر إلى حد كبير على نجاح علميات حفظ السلام. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تتمكن اللجنة من تقديم المساعدة من خلال كفالة إتاحة الموارد للإجراءات العاجلة الضرورية في مجال عمليات حفظ السلام.

٣٦ - **السيد غالوشكا** (الجمهورية التشيكية): قال إن الالتزامات التي تعهد بها رؤساء الدول والحكومات في إعلان اجتماع قمة الألفية فيما يخص تنفيذ المقترحات الواردة في تقرير الفريق تكتسي أهمية بالغة في مستقبل الأمم المتحدة. ولقد حان الوقت لإجراء إصلاح شامل لنظام حفظ السلام بكامله. وفي حين أن النظر المتصل في الآثار البعيدة المدى للتوصيات الواردة في تقرير الفريق سيتطلب بعض الوقت. فإن ذلك لا ينبغي أن يتخذ ذريعة للتسويف. وذكر أن اللجنة قد قامت بعمل في منتهى الأهمية، وعلى جميع الوفود أن يمنحه الأولوية لكفالة تحقيق نتائج ملموسة قبل عيد الميلاد. واختتم قائلا إن الجمهورية التشيكية، التي ساهمت بالموارد المالية وكذلك القوات في عمليات حفظ السلام، تقدم دعمها المطلق للتغييرات التي اقترحها الفريق.

٣٧ - **السيدة بليبيت** (ليتوانيا): قالت إن الدروس المستفادة من التاريخ قد برهنت أن بعض بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام لن تحقق أهدافها، وذلك إما بسبب عدم كفاية الموارد أو الولاية الممنوحة لها، أو بسبب الافتقار إلى رؤية شاملة. وذكرت أن وفد بلدها يتفق مع الأمين العام في وجهة نظره التي مفادها أن قدرة مقر الأمم المتحدة على تقديم الدعم لقوات حفظ السلام العاملة ميدانيا محدودة جدا. وأضافت قائلة إن إدارة عمليات حفظ السلام قد شتت جهودها كثيرا، ويجب إعطاء أولوية عاجلة لتعزيز هذه الإدارة، وذلك بتوفير الموظفين والتمويل اللازمين لها.

٣٨ - وذكرت أن عددا من التوصيات الواردة في تقرير الفريق يحتاج إلى استعراض ودراسة شاملين، وقد بذلت هيئات الأمم المتحدة الأخرى جهودا كبيرة وتحقيقا لتلك الغاية. وقام مجلس الأمن والأمانة العامة بتقديم آرائهما بشأن توصيات الفريق، وأعربت عن أملها في أن تفرغ اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام واللجنة الاستشارية من عملهما، وتقدما تقريرا عن ذلك في وقت قريب.

٣٩ - وأشارت إلى أهمية الشروع في تنفيذ تلك التوصيات التي يمكن تنفيذها ابتداء من كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وعلى الرغم من أنه ينبغي تمحيص النظر في بعض التوصيات، فإن الرغبة التي أُبديت في اجتماع قمة الألفية للنظر في توصيات الفريق بصفة عاجلة يجب أن تلبى. وقالت إن تعزيز وظائف حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة يجب ألا يقلل بأي حال من الأحوال من أهمية أنشطة المنظمة على الصعيد الإنمائي، وخاصة أنشطتها الرامية إلى القضاء على الفقر ومعالجة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، ذلك أن هذه الأنشطة مكملة لعمليات حفظ السلام.

٤٠ - **السيدة سيلوت برافو** (كوبا): لاحظت أن اللجنة الخامسة لم تستلم بعد تقريرين عن تقرير الفريق ستقدمهما اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام ولجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، ولا تزال هاتان اللجنتان منهمكتين في إنجاز عملهما. وأضافت قائلة إن اللجنة لم تتلق أيضا حتى الآن تقرير اللجنة الاستشارية المتعلق بالقرارات التي ستتخذها اللجنة الرابعة. وأعربت عن أمل وفد بلدها في أنه، وفقا للقواعد المعمول بها في الجمعية العامة التي تنطبق على جميع البنود المدرجة على جدول الأعمال، فإن المناقشة والمشاورات الرسمية لآثار تقرير الفريق على الميزانية لن يتما حتى يُعلن عن آراء اللجنة الرابعة ويتوفر تقرير اللجنة الاستشارية. وسيقدم وفد بلدها عندئذ بيانا رسميا عن مضمون المسألة.

٤١ - **الرئيس**: أكد لممثلة كوبا أن اللجنة لن تشرع في المناقشة الرسمية للموضوع حتى يتوفر تقرير اللجنة الاستشارية.

رفعت الجلسة ظهرا.